



«منا للاستثمار» توسع قاعدة الملكية لـ «مراكز» تمهيدا لإدراجها في السوق الرسمي 28 الجاري



مشعل الجاربي



طارق السلطان

اعلنت شركة منا للاستثمار أنها نجحت في إنجاز مهمتها كوكيل بيع لتوسيع قاعدة الملكية في شركة مراكز العقارية التي من المتوقع إدراجها في البورصة بالسوق الرسمي وبدء تداول أسهمها الثلاثاء المقبل تحت اسم «مراكز».

وقال رئيس مجلس إدارة شركة منا للاستثمار طارق السلطان في بيان صحافي إن «منا للاستثمار» تمكنت خلال أقل من اسبوع من تسويق حصة توسيع قاعدة الملكية في شركة «مراكز» البالغ رأسمالها 10.5 مليون دينار بسعر 450 فلسا للسهم الواحد كقيمة اسمية مضافا إليها علاوة الإصدار.

وأشار السلطان إلى أن «مراكز» تعد من الشركات الواعدة في قطاع العقار وتحظى بقائمة طويلة من كبار الملاك والمساهمين من الكويت وقطر وسلطنة عمان في مقدمتها شركة مجموعة إنجاز القطرية وتدار من قبل مجلس إدارة كفاء يضم رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب عبد الحميد عباس دشتي ونائباً للرئيس شعل بن خليفة الكواري وعضواً بالمجلس ورئيساً تنفيذياً أميناً عباس سالم الشطي.

وصرح نائب الرئيس لقطاع الاستثمار في شركة منا للاستثمار مشعل أحمد الجاربي بأن الشركة قد تم اختيارها من

بين عدد من الشركات الأخرى لكي تتولى مهمة وكيل البيع من خلال عملية الاكتتاب الخاص.

وأشار إلى أن الشركة تعمل في الفترة الحالية على تنوع مصادر الدخل وتقديم خدمات متكاملة لتشمل إلى جانب مجال إدارة الأصول العديد من الأنشطة الأخرى ومنها عمليات الاستثمار المباشر وتقديم الاستشارات لعمليات الطرح والإدراج والقيام بمهام وكالات البيع داخل وخارج الكويت إضافة إلى عمليات ترتيب عمليات التمويل من خلال قنوات خاصة فضلاً عن تأسيس المحافظ العقارية بأنواعها.

وشدد على أن الشركة ستواصل خلال الفترة المقبلة تنمية وتطوير أعمالها عبر انقضاء أفضل الفرص الاستثمارية، المجدية التي تحقق مقادير



الأبواب مفتوحة أمام انضمام الصنفة

«بلومبرغ»: الحكم القضائي يرفع سهمي «زين» و«اتصالات»

ذكرت وكالة «بلومبرغ» أن سهمي «زين» في سوق الكويت للأوراق المالية و«اتصالات» في بورصة أبو ظبي حققا مكاسب في سوقيهما مع إغلاق نهاية الأسبوع في أعقاب الحكم الذي صدر عن المحكمة التجارية وقضى برفض دعوى شركة «الفوراس القابضة» لوقف الفحص النافي للجهالة الذي تجري «اتصالات» على «زين» ضمن اتفاق شراء 46 في المئة من أسهم الشركة.

وفي حين ارتفع سهم «زين» 1.3 في المئة ليخلق عند 1540 فلسا الخميس، كسب سهم «اتصالات» 0.9 في المئة ليقلع عند 10.85 درهم، وهو أكبر ارتفاع له منذ التاسع من ديسمبر الجاري.

«المدينة»: السوق يعاني ضعف السيولة وغياب العوامل الإيجابية المؤثرة في أدائه

أيضاً 2011، أم أن الأسواق قد تشهد حالة من التغير والانتعاش؛ ولعل الإجابة المنطقية أنه في حال استمرار الظروف المحيطة الحالية للسوق من ضعف السيولة وتراجع معدلات الثقة فإن الأوضاع لن تتغير. لقد أصبح من الضروري دخول سيولة مالية جديدة إلى السوق وعدم الاعتماد على السيولة المتاحة في السوق لتصبح الأوضاع.

وأشار التقرير إلى أنه للأسبوع الثاني على التوالي أغلق سوق الكويت للأوراق المالية على ارتفاع يشمل مؤشرات السوق الرئيسية والرسمية (السري والورثي معاً)، وعلى الرغم من الارتفاعات الطفيفة التي تحققت خلال الأسبوع الماضي إلا أن هناك العديد من العوامل قد شهدها السوق خلال الأسبوع.

وقال التقرير: من الملاحظ أن أداء السوق تشابه إلى حد كبير مع معدلات الأداء نفسها خلال الأسبوع قبل الماضي، حيث بدأت البورصة تداولات الأسبوع على عمليات بيع وجزئي أرباح وهبوط ملحوظ لمدة جستين ليبدأ السوق

مع جلسة منتصف الأسبوع في عكس الاتجاه الهابط والتحول إلى عملية الصعود ليعوض خسائره مع تحقيق مكاسب بسيطة على المستوى الأسبوعي. وبدأ المؤشر السري للسوق جلسات الأسبوع على عمليات هبوط قوية وصلت بالمؤشر لمستوى 6.771 نقطة (الغاء الأسبوعي للمؤشر السري) لينعكس إلى الاتجاه الصاعد مع جلسة الثلاثاء بلوغاً لمستوى 6.883 نقطة (القيمة الأسبوعية) وليخلق عند مستوى 6.881 نقطة محققاً مكاسب أسبوعية بلغت 0.4 في المئة، وقلص المؤشر خسارته منذ بداية الشهر والعام إلى 0.1 و 1.8 في المئة على الترتيب. وفي السياق نفسه، تحرك المؤشر الورثي خلال الأسبوع الماضي، حيث شهد عمليات بيع مكثفة مع بداية الأسبوع ليبدأ مرة أخرى في الصعود للأعلى محققاً قمته الشهر والعام إلى 0.1 و 1.8 في المئة على الترتيب. وفي السياق نفسه، تحرك المؤشر الورثي خلال الأسبوع الماضي، حيث شهد عمليات بيع وجزئي أرباح وهبوط ملحوظ لمدة جستين ليبدأ السوق

ذكر تقرير شركة المدينة للتمويل والاستثمار أن السوق يعاني ضعفاً في معدلات السيولة المتداولة، وغياباً لأي دوافع أو عوامل إيجابية من شأنها التأثير في أدائه، وأنه لا تزال صفقة «زين» هي العنصر الأبرز والأهم.

وأضاف التقرير، لم تتغير معطيات السوق خلال الأسبوع الماضي من الفترة السابقة، فلاتزال العناصر الحاكمة نفسها هي المسيطر الرئيسي على مجريات السوق بشكل كبير، فلا تزال أصداء صفقة «زين» هي العنصر الأبرز والأهم، ولكن لا يزال هناك ضعف في معدلات السيولة المتداولة وغياب لأي دوافع أو عوامل إيجابية من شأنها التأثير في أداء السوق، ولبقى سوق الكويت للأوراق المالية قرب نهاية العام في صفوف الأسواق الخاسرة على مستوى المؤشر السري، مقارنة مع أسواق دبي وأبوظبي والبحرين، فيما حققت أسواق قطر والسعودية وسقط نتائج إيجابية متباينة منذ مطلع العام، ولعل التساؤل الأكثر شوباً هو إلى متى تستمر هذه الأزمة وهل ستكون ملازمة خلال العام المقبل

«عمومية» لـ «أريفا» تقر زيادة رأس المال عبر هيئة الاستثمار والحكومة الفرنسية

باريس - اف ب - وافقت الجمعية العامة للمساهمين في مجموعة أريفا النووية الفرنسية العامة الخميس على زيادة رأسمالها 900 مليون يورو اكتب بها الهيئة العامة للاستثمار والدولة الفرنسية، كما أعلنت المجموعة.

وذكرت أريفا في بيان أن هذا الاكتتاب الجديد موزع بين 600 مليون يورو من الهيئة العامة للاستثمار و 300 مليون من الدولة الفرنسية.

وأضافت المجموعة أن «الدولة الفرنسية ومفوضية الطاقة الذرية (أكبر مساهم في أريفا) والهيئة العامة للاستثمار الكويتية أبرمت ميثاقاً بين مساهمين لمدة عشرة أعوام اعتباراً من دخول زيادة الرأسمال حيز التطبيق».

وكانت الدولة أعلنت في وقت سابق أنها تعهدت ببذل «أكبر الجهود» لتسعير أسهم المجموعة في البورصة من الآن وحتى النصف الأول من 2011، وهو

طلب تقدمت به الهيئة العامة للاستثمار للمشاركة في العملية.

وستتوافق عملية زيادة رأس المال هذه مع إصدار جديد لاسهم «أريفا» كي لا يشهد المساهمون حاملو شهادات الاستثمار ذوبان حصصهم في العملية.

والهيئة العامة للاستثمار التي تملك 4.8 في المئة من «أريفا»، أصبحت ثالث مساهم بعد مفوضية الطاقة الذرية والدولة الفرنسية.

وكان مجلس الرقابة في أريفا وافق في العاشر من ديسمبر على هذه الزيادة في رأسمالها، في عملية دعم مالي فاقت قيمتها المبالغ التي كانت المجموعة تأمل في جمعها في الأساس.

ولم تستبعد الدولة زيادة ثانية في الرأسمال في الربع قد تشارك فيها، بحسب الصحافة، كهرياء فرنسا (اي دي اف) والستوم و مجموعة ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة.

«كولدويل بانكر»: 2010 كان بداية لدورة نشاط جديدة في العقار

تمكن الشركات من إعادة جدولة قروضها قصيرة الاجل المتعثره والوصول الى مخارج لتعثرها عن السداد، مع العلم ان البنوك وحتى نهاية 2010 لم تفتح ابوابها كاملة من جديد للتمويل ملتما كان الوضع في السابق الا في حدود ضيقة، حيث لا تزال عجلة تمويل الشركات بطيئة بسبب حزمة القيود التي وضعها بنك الكويت المركزي والتي تعيق اختفاحها من جديد في مجال المشاريع العقارية.

وبين التقرير ان 2010 كان بداية لدورة نشاط جديدة في السوق العقاري بعد أن وصلت أغلب الأسعار إلى مستوياتها الدنيا ولا مجال لمزيد من تراجعها، وهو ما زاد من حجم الفرص المواتية للشراء على صعيد مختلف القطاعات العقارية خلال العام 2010، متوقعاً أن يشهد العام 2011 مزيداً من النشاط على صعيد قطاعي العقارات السكنية والاستثمارية، أن يشهد قطاع العقار التجاري تحركاً طفيفاً فيما يخص عمليات التأجير خصوصاً بعد تراجع مستويات القيم التجارية للمكاتب ما بين 5 و 7 دنانير بعدما كانت قد وصلت إلى ما بين 10 و 13 ديناراً للمتر المربع.

التي سبقت الأزمة. وأشار التقرير إلى أن الإبراج التجارية شهدت خطوة إيجابية وهي تحول الفكر الحكومي من تشييد المباني الحكومية إلى الاستثمار في الإبراج الإدارية الجديدة وهو الأمر الذي خلق حجم طلب مقبولاً في السوق وحرك العقار التجاري ولو بشكل محدود.

ولفت التقرير إلى استمرار عمليات تشييد مشاريع الإبراج التجارية والتي من شأنها أن تزيد من حجم المساحات التجارية المعروضة، خصوصاً أن عام 2010 شهد انتهاء أعمال تشييد 10 أبراج تجارية في قلب العاصمة خصوصاً في منطقة شرق بارتفاعات تتراوح ما بين 26 و 60 طابقاً، حيث يتوقع أن توفر تلك الأبراج الجديدة بالإضافة إلى أبراج أخرى أن ينتظر انتهاءها وتأخرت برامج تنفيذها بسبب ظروف الأزمة ونقص التمويل مساحات تقوق 200 ألف متر مربع، الأمر الذي يساهم في مزيد من التراجع على معدلات الأشغال والقيم التجارية للمكاتب.

والجدير بالذكر أنه خلال العام 2010 تخلت بعض البنوك عن سياساتها المتشددة في منح التمويل للقطاع العقاري، ذلك أن عدداً من البنوك باتت تبحث عن حلول

تناول التقرير العقاري لشركة كولدويل بانكر العالمية فرع الكويت وضع السوق العقاري المحلي خلال العام 2010 والذي مر خلاله السوق بمرحلة نقاهة بعد أزمة مريرة انعكست على مختلف القطاعات العقارية خلال العام 2009، حيث بدأ تجار وشركات العقار يتفحصون الصعداء منذ بداية العام 2010 على خلفية عودة التمويل للقطاع السكني والسماح بالبناء في عدد من المدن السكنية الجديدة، إلى جانب ارتفاع الطلب على البنائيات الاستثمارية المرددة للدخل بسبب تراجع سوق الكويت للأوراق المالية وتخوف صغار المستثمرين من استمرار تراجعها حيث حول البعض أموالهم إلى الاستثمار الآمن وهو العقار.

وأضاف التقرير أن العام 2010 شهد اقبالاً متزايداً على شراء البنائيات التي تتراوح أسعارها ما بين 500 و 800 ألف دينار والتي عادة ما تدور عائداً بين 4 و 8 آلاف دينار شهرياً، خصوصاً أن مبلغها يفي مناسباً مع ميزانية شريحة كبيرة من المستثمرين، أما البنائيات الاستثمارية التي يفوق مبلغها المليون دينار فلم تشهد ذاك التحرك الملحوظ كون سوقها محدوداً في الغالب بالشركات التي كانت اللاعب الأول في هذه النوعية من البنائيات خلال السنوات الثلاث

مؤشرات مشجعة للنمو الأميركي في 2011... رغم العقبات

واضاف «أنه أفضل نبي يمكن الحصول عليه لنهفي العام 2010، الا ان التهديدات تبقى حاضرة رغم كل شيء. وعلى الرغم من ان عدد العاطلين الجدد يؤكد «تسارع تحسن» سوق العمل كما لفت نيكولاس تينغف من باركليز كابيتال، فإن عددها لا يزال مع ذلك كبيراً لكي ينتج الاعراب عن الأمل بخفض سريع للبطالة.

وتبقى نسبة البطالة مرتفعة جداً عند 9.8 في المئة، وتبقى عائقاً أمام تحسن الاقتصاد.

وبحسب وزارة التجارة، فإن تباطؤ الأسعار استمر في نوفمبر، يبقى التضخم الأساسي عند أعلى مستوياته منذ 1960. وهذا الوضع يثير قلق البنك المركزي.

ويكمن أحد أهداف سياسة الإنعاش النقدي للاحتياطي الفيدرالي في منع تحول هذا التباطؤ في الأسعار إلى انحصار يحمل آثاراً مدمرة، ذلك أن الهدف الآخر هو استعجال الانتعاش لخفض البطالة.

أخيراً وعلى الرغم من قفزته في نوفمبر، بقي مؤشر مبيعات المنازل الجديدة الذي نشر الخميس قريباً من أدنى مستوياته التاريخية، ما يشهد على هلع قطاع السكن. وينظر إلى تحسن دائم لهذه السوق على أنه شرط مسبق لاستعادة انتعاش اقتصادي قابل للاستمرار على الأمد الطويل.

واعتبر كريس كريستوفر الاقتصادي في مؤسسة «أي اتش اس غلوبال إنسائت» أن «المستهلكين يعودون» إلى الاستهلاك و«المعنويات ترتفع ودفق الاستهلاك يتعزز».

وقال زميله جويل ناروف من مؤسسة «ناروف ايكونوميكس ادفايزورز» أن الاسر «تتوجه إلى المتاجر وان وتيرة مشترياتهم المستقرة والصلبة دائمة»، في أوج موسم الاعياد.

من جهته، حمل مؤشر تسجيل العاطلين الجدد عن العمل المزيد من الأمل. فقد بقي قريباً من أدنى مستوياته خلال العام في الأسبوع الذي انتهى في 18 ديسمبر.

أما بالنسبة إلى الطلبات على السلع الدائمة، فقد بدت إيجابية أيضاً. وقد كان التدهور المتجدد للطلبات على الطائرات، والمتغيرة جداً من شهر لآخر، السبب في تراجع الطلب على السلع الدائمة بنسبة 1.3 في المئة. لكن باستثناء قطاع النقل، فإن المؤشر قفز بنسبة 2.4 في المئة مقارنة بأكتوبر، أي ثلاثة أضعاف أكثر من المتوقع، وبدت كل مكوناته في ارتفاع.

وقال ناروف «أن الاسر تلعب دورها كمحرك للانتعاش» مدعومة بـ «استثمار الشركات» الذي تشهد عليه طلبات السلع الدائمة، ورأى أن القطاع الخاص حل «بوضوح» محل الدولة في دورها كمحرك للنهوض.

واشنطن - اف ب - حملت المؤشرات الاقتصادية التي نشرت الخميس في الولايات المتحدة مجموعة من الاشارات المشجعة للنمو في 2011، مذكرة في الوقت نفسه باستمرار بعض العقبات التي لا تزال تواجه الانتعاش.

وبعد مراجعة مخيبة اول من امس لارقام إجمالي الناتج الداخلي في فصل الصيف والتي خلصت في النهاية الى ان الاستهلاك جاء اقل قوة مما كان يعتقد في الفصل الثالث، فإن الارقام الجديدة لتفقات الاسر اعتبرت واعده.

وبحسب وزارة التجارة، ارتفع الاستهلاك في نوفمبر للشهر الخامس على التوالي بنسبة 0.4 في المئة مقارنة بشهر اكتوبر، اي اقل مما كان يأمله المحللون بقليل.

الا ان الرقم الجديد للوزارة بشأن الشهر الذي سبق، والذي شهد زيادة قوية، إلى 0.7 في المئة، سمح بتجاوز هذه الخيبة، ما يشهد على قوة الاستهلاك التي اختفت منذ اغسطس 2009.

ومن الاشارات المشجعة الأخرى ان مداخيل الأميركيين تواصل الزيادة، كما ان مؤشر ثقة المستهلكين الأميركيين الذي تنشره جامعة ميشيغن تمت مراجعته باتجاه ارتفاع طفيف في ديسمبر وهو في أعلى مستوياته منذ يونيو.

مَشْرَاكُ كَبْرِيَا عَزَائِي

أسرة جريفة

الراي

تتقدم بخالص العزاء من

عائلة الأيوب

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

طارق أحمد عبد الله الأيوب

سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد
بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته
ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ